

121 اقتراحا قدمت وقانون الانتخاب في منتصف كانون الثاني

بطرس؛ جلسات حوار قريبا واقتراع المفتربين وارد



121 اقتراحا الى الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخاب النيابي، والقرار النهائي سيصدر في منتصف كانون الثاني المقبل "وفقا لقناعة الهيئة ومصلحة البلد ومستقبله". وفي الانتظار تستكمل الهيئة، جلسات الاستماع وتنظم في هذا الشهر جلسات حوار شاملة يدعى اليها أصحاب المشاريع والاقتراحات وتوضع الملاحظات".

بعد خمسين يوما تقريبا على انطلاقة الهيئة، عقد رئيسها الوزير السابق فؤاد بطرس مؤتمرا في مقرها في السراي الحكومي أكد فيه "الحرص على التواصل مع الاعلام والرأي العام اللبناني" عارضا بإسهاب ما قامت به الهيئة وآلية عملها وبرنامجهما للنصف المتبقي من المهلة التي أعطيت لها لانجاز مهمة الاصلاح الانتخابي، مؤكدا حرص الهيئة "على تنزيه عملها عن أي شكل من أشكال التنبؤ والتسريب والتكهنات".

وانطلق بطرس في كلامه من تاريخ الثامن من آب الماضي، حين قرر مجلس الوزراء تشكيل الهيئة المؤلفة من 12 عضوا وقال: "كلفت الهيئة اعداد مشروع قانون جديد للانتخابات النيابية، بالاستناد الى آلية تشاورية واسعة النطاق. فور تشكيلها، وضعت لنفسها نظاما داخليا أقرته باجماع اعضائها، يهدف الى تنظيم عملها واجتماعاتها وآلية اتخاذ القرارات المرتبطة بهامها. وقد عهد بأمانة سر الهيئة الى الدكتور نواف سلام".

استقبلت الهيئة 121 اقتراح قانون وملاحظات مختلفة تتعلق بالاصلاح الانتخابي. وقد سمى كل من مقدمي الاوراق مثلا له امام الهيئة التي عكفت على الاستماع اليهم جميعا في مقرها في السراي الكبير. وقد وضعت الهيئة استمارة تتضمن اسئلة مختارة، تهدف الى تمكين الهيئة من الاطلاع على الآراء المختلفة في صيغة علمية. وقد انجزت الهيئة الاستماع الى ممثلي الاحزاب والقوى السياسية والشخصيات، ووضعت محاضر بتلك الجلسات تتضمن خلاصات ما جرى طرحة من افكار هي على جانب كبير من التنوع.

وفي الموازاة، عكف اعضاء الهيئة على دراسة المواد المرتبطة بالموضوع الانتخابي، في جلسات عامة للهيئة بلغت 22 جلسة عامة. وقد اطلعت الهيئة ايضا على المشاريع التي كانت وردت، قبل تشكيلها، الى وزارة الداخلية والبلديات، وقامت بدراستها وتصنيفها. كما قامت الهيئة بتشكيل ثماني لجان فرعية من اعضائها لمقاربة ملف الاصلاح الانتخابي من مختلف جوانبه وموضوعاته.

واستكمالا للآلية المحددة في قرار مجلس الوزراء، تنظم الهيئة خلال الشهر الجاري جلسات حوار شاملة يدعى اليها اصحاب المشاريع والاقتراحات والملاحظات بهدف عرض ومناقشة المواضيع المختلفة المطروحة. وستخصص كل من هذه الجلسات لمعالجة المواضيع التي تتحور حول مسألة المرجعية المناط بها ادارة العملية الانتخابية والاشراف عليها، وتنظيم الاعلام والاعلان الانتخابيين، وضبط أنفقات الانتخابية ومراقبتها، ومسألة تفعيل تمثيل المرأة وخفض سن الاقتراع. والمسائل المتعلقة باقتراع اللبنانيين غير المقيمين، وتقنيات العملية الانتخابية بمختلف جوانبها، من الاعداد الى الاقتراع فالفرز وعلان النتائج، وما يتفرع عنها، والنظام الانتخابي وتقسيم الدوائر.

تستفيد الهيئة في عملها من مساعدة تقنية فنية بحثة من برنامج الامم المتحدة الانمائي، بموجب اتفاق واحد عليه مجلس الوزراء، يقدم بموجبه البرنامج الخبرات التي تستدعي وتطلبها الهيئة عند الاقتضاء. وقد طلبت الهيئة الاستماع بالخبرة التقنية المحلية والدولية في المجالات الآتية: مكنة العملية الانتخابية وتنظيم تقنيات الاقتراع، التجارب العالمية في الهيئات المستقلة الخاصة بادارة العملية الانتخابية والاشراف عليها، مبادئ واساليب تنظيم الاعلام والاعلان الانتخابيين،

ضوابط نفقات الحملات الانتخابية وآليات مراقبتها، الصيغ المختلفة التي تسمح بتعزيز تمثيل المرأة.

حوار مع الصحافيين

■ على اي اقتراح تركزت المشاريع التي تسلمتها اللجنة؟

- لا يوجد شيء لم يقل ولا استطع اختصار المواضيع بموضوعين او ثلاثة، كل الآراء الممكن ان ترد في ذهن انسان بالنسبة الى قانون انتخاب، سواء من حيث التقسيم او نوعية القانون، او من حيث التصويت، حتى من حيث شروط درس الترشيح. والبعض قال بأن المرشح يجب ان يكون حرا.

■ متى تنتهي الهيئة من عملها؟

- لدينا مهلة حتى اواسط كانون الثاني، واعتقد اننا نتمكن من التقيد بالمهلة المعطاة لنا.

■ هل لديكم اي فكرة حول المشروع المقبل؟

- اذا اتبعتم المنطق الذي سلكناه تعلمون انه لا يجب ان يكون لدينا استباق لأمور، الافكار تأتي تدريجيا. وبعد ان تجتمع الهيئة وتجري مناقشات، عندها يصبح لديهما افكار نهائية. المفروض ان نعبّر عن آرائنا عندما تستند هذه الآراء الى معطيات ثابتة، ونكون مقتنعين بها وأصبحت رأيا وموقفا.

■ وحول مسألة اقتراع المفتربين قال "كل الاحتمالات واردة سلبا وايجابا.

■ هل ستأخذون برأي الاكثريّة من الاقتراحات الـ 121؟

- لا، نحن لا نجرى استفتاء. نحن نستمع لاننا نريد ان نستشير. وفي النتيجة تأخذ برأينا الذي نقتنع به وفقا لقناعتنا ومصلحة البلد وتصورنا لمستقبل لبنان.

■ انت تقول انه يؤخذ الرأي وفقا لمصلحة البلد ويمكن ان يكون هناك خلاف في الآراء داخل الهيئة، ما تعليقك؟

- وضعنا نظاما داخليا يقول انه في القضايا التفرعية الاكثريّة هي الثلثان. لكننا نأمل ان نختلف، وانا ارى ان الانسجام يزيداد بيننا ولا ينقص.

■ ما هي الخطوات التي ستقوم بعد انتهاء مهمة اللجنة؟

بعد انتهاء مهمة اللجنة، لا يعد لنا مهمة، يقدم المشروع والتقارير الى رئاسة مجلس الوزراء وهي تتصرف لأنها هي التي تحكم البلد وليس نحن، ثم يعرض على مجلس الوزراء وهي تسألنا رأينا وتقرر اولا، تأخذها كما هو، تعدل به اولا ثم يحال على مجلس النواب.